

## تشخيص ظاهرة الفقر في الدول العربية

\*. د. يحيوي سمير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر.

\*\* د. العربي غويني، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

### ملخص:

يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية تنمو باضطراد، وضمن سياقات اقتصادية وتاريخية وأبعاد زمنية في ذات الوقت، وهي كغيرها من المفاهيم الأساسية والظواهر الكبرى صعبة التعريف لأنها لا يمكن أن تحدد بصورة جامعة ومائعة، لذا فإن مفهومه جاء متباينا نتيجة إلى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية إذ أن البعد الاقتصادي وحده لا يكفي لتفسير ظاهرة الفقر وكذا الحال بالنسبة للأبعاد الأخرى. والدول العربية من بين دول العالم التي حاولت إيجاد حل لهذه الظاهرة بإتباعها مجموعة من السياسات الاقتصادية، وتبنيها لبرامج التصحيح الهيكلي وبرامج الاستقرار منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين، في الوقت الذي ازدادت فيه معدلات الفقر في الوطن العربي وقد كشفت تقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة إلى اتساع رقعة الفقر في الوطن العربي، ولا تزال هذه الدول تصارع الفقر وسط استمرار تزايد معدلات النمو السكاني وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والبيئية وحرية العمل والتعبير عن الرأي وفرص المعيشة اللائقة، وهذا ما يعني فشل السياسات الحكومية في التصدي لهذه الظاهرة.

### Abstract:

The poverty of the social, political and technical-economic dimensions of the phenomenon is growing steadily, and within the economic and historical time and dimensions at the same time contexts, which like other basic and major phenomena concepts difficult to define because it can not be determined in the University and weatherproof, so the concept was mixed as a result of the economic and social dimensions and environmental and cultural as economic dimension alone is not enough to explain the phenomenon of poverty, as well as the case for other dimensions. Arab states of the countries of the world, which tried to find a solution to this phenomenon to follow them a set of economic policies, and adoption programs structural adjustment programs and stability since the early eighties of the twentieth century, at a time when increased poverty in the Arab world rates have revealed human development reports Tzaretha United Nations to the aggravation of poverty in the Arab world, and these countries are still struggling with poverty amid continued increase in population growth rates and the low level of health, education, housing and environmental services and the freedom of action and expression and opportunities for decent living, and this means that government policy has failed to address this phenomenon.

\* [yah\\_samir@hotmail.fr](mailto:yah_samir@hotmail.fr)

\*\* [larbi\\_aboumeriem1@yahoo.com](mailto:larbi_aboumeriem1@yahoo.com)

لم تعرف اقتصاديات العالم ظاهرة تاريخية مؤثرة وملزمة لحياة شعوبها مثل ظاهرة الفقر، وبالرغم من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ومحاولات التصدي لهذه الظاهرة من مختلف الجهات والمؤسسات والعقائد؛ إلا أن هذه الظاهرة قد تفاقمت واستفحلت وجعلتها في مقدمة أولوياتها في عمليات تنميتها، وأصبح موضوعها من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام كل المتخصصين في هذا المجال وبخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، فلم تزل دول العالم في مقارعة هذا الداء كما يعبر عنه علماء الاجتماع وكمشكلة اقتصادية كما يعبر عنه علماء الاقتصاد، فالفقر واحد من أسس اختيار المجتمعات إضافة إلى المرض والجهل باعتبارهما سبب ونتيجة للفقر الاقتصادي والاجتماعي، إذا لو يعد الفقر مصطلحا حتى يمكن تجاوزه بكلمات عابرة وإنما أصبح ظاهرة كبيرة تحدها عواما ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وديمقراطية تؤثر عليه بشكل أو بآخر، فقد تعددت وجهات النظر لمفهوم الفقر فهو يعرف بصورة عامة بأنه مستوى متدن من الرفاه البشري، بل هو أكثر من مجرد عدم كفاية دخل أو التنمية البشرية، وعلى العموم فإن مفهوم الفقر جاء متباينا نتيجة إلى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية إذ أن البعد الاقتصادي وحده لا يكفي لتفسير ظاهرة الفقر وكذا الحال بالنسبة للأبعاد الأخرى.

والدول العربية من بين دول العالم التي حاولت إيجاد حل لهذه الظاهرة بإتباعها مجموعة من السياسات الاقتصادية، وتبنيها لبرامج التصحيح الهيكلي وبرامج الاستقرار منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين، في الوقت الذي ازدادت فيه معدلات الفقر في الوطن العربي وقد كشفت تقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة إلى اتساع رقعة الفقر في الوطن العربي، ولا تزال هذه الدول تصارع الفقر وسط استمرار تزايد معدلات النمو السكاني وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والبيئية وحرية العمل والتعبير عن الرأي وفرص المعيشة اللائقة.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول العربية في محاربة ظاهرة الفقر؟ وما هي الاستراتيجيات التي يجب أن تتبع للحد من الفقر؟

ولالإلمام بجثيات الموضوع سنتناول المحاور التالية:

**أولا:** الفقر مفاهيم وآراء نظرية.

**ثانيا:** جغرافية الفقر في الوطن العربي.

**ثالثا:** محددات وأسباب الفقر في الوطن العربي.

**رابعا:** السياسات الاقتصادية في الوطن العربي وأثرها على الفقر.

**خامسا:** إستراتيجية محاربة الفقر في الوطن العربي.

**أولا:** الفقر مفاهيم وآراء نظرية.

يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية تنمو باضطراب، وضمن سياقات اقتصادية وتاريخية وأبعاد زمنية في ذات الوقت، وهي كغيرها من المفاهيم الأساسية والظواهر الكبرى صعبة التعريف لأنها لا يمكن أن تحدد بصورة جامعة ومناعة.

فالفقر من المفاهيم المجرة النسبية فهو مفهوم يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والحلفية الفكرية والأخلاقية.<sup>1</sup> فقد يشير الفقر إلى مجرد افتقار للدخل الكافي يتسم بكونه دائما أو موسميا، ريفيا أو حضريا، مؤثنا أ، مذكرا، وقد تتشابه بعض مؤشرات عالميا وتباين الأخرى محليا، وربما كان إشارة إلى الأفراد قبل المجتمعات أو العكس لذلك فهو مطلق بقدر ما هو نسبي.

ويمكن تعريف الفقر على أنه افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أ، الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات المعيشة في مجتمعه، علما أن هذه المستويات تختلف من مكان إلى آخر ومن وقت لآخر<sup>2</sup>، وهذا مفهوم شائع لتعريف الفقر

الذي يعتمد على حد الكفاف، من خلال تخمين مستوى الدخل الضروري لتلبية حاجات الفرد من الغذاء، وتعتبر كلفة الغذاء من الكلفة الأساسية لحد الكفاف وعندما يضاف إليها كلفة الملابس الضروري والحاجات الضرورية في المنزل للعيش مثل الكهرباء والماء والغاز، وكلفة السكن يشكل كل ذلك الدخل العائلي، والتي من دونها تعد العائلة في حالة فقر.

وهناك مفهوم آخر مبني على التحليل النسبي وهذا المفهوم أكثر قدرة على تحديد نطاق الفقر من المفهوم السابق لذا يقدم تعبيرا أوسع للفقر ويعني هذا أن هناك مقاييس مختلفة للفقر فيها نقاط فاصلة للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، فالفقراء هم الذين لا يتمكنون من الحصول على حد أدنى ومقبول من الرفاه البشري، ويشكل ذلك حالة الحرمان المادي الذي تنعكس سماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء ومما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية، وتدني المتطلبات السكنية عن مستواها اللائق.<sup>3</sup>

وقد تبنت الأمم المتحدة مفهوما ضيقا في البداية، إذ عرفت الفقر بأنه العوز المادي والفقراء هم أشخاص أو أسر مضطرة للكفاح والتضحية بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها من الفقر، وتضمن إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية، غير أنها تبنت فيما بعد مفهوما أكثر شمولية للرفاه الإنساني والذي يستند على القدرات الإنسانية و يهمل البعد المجتمعي الداخلي والخارجي.<sup>4</sup> ومن خلال ما سبق يمكن إنجاز مفهوم الفقر في أنه نقص في القدرة الفردية (الإنسانية (والمجتمعية) المؤسسية)، وبالمقابل كلما تطور مفهوم الفقر كلما تطورت طرق قياسه وبالتالي تطورت مؤشراتته.

#### ثانيا :جغرافية الفقر في الوطن العربي.

تواجه البلدان العربية في بداية القرن الواحد والعشرين جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي يعد قسم منها من موروثات القرن العشرين، وفي البدء تنصدر ظاهرة الفقر المشهد الاجتماعي والاقتصادي وترافقها فجوة اللامساواة بين الفقراء والأغنياء التي لا تزال تتسع .والسبب الأهم لتلك الظاهرة يكمن في تحلي كثير من البلدان العربية عن دولة الرعاية الاجتماعية تبعا لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي نفذتها معظم البلدان العربية، وأدت إلى زيادة أفراد المجتمع الذين يمكن تصنيفهم تحت خط الفقر، وإذا راجعنا النشرات والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية التي تتابع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، رأينا أن تلك المؤشرات مقلقة جدا، إذ لا نلاحظ إحصاءات تشير إلى التقدم، بل إلى ظواهر توصف بالاستبداد وعدم الشفافية والفساد بجميع أنواعه وهذه المؤشرات تعد دالة في قياس الفقر بصورة مختلفة.<sup>5</sup>

إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها معظم العربية لم تساهم فقط في تعميق ظاهرة الفقر، بل أصبحت البيئة الحاضنة للسياسات الاقتصادية الخارجية التي ساعدت في تنامي ظاهرة الفقر، ومن الجدير ذكره أ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بداية السبعينات كان أكبر من المستوى الذي بلغه في التسعينات وبداية الألفية الثالثة، وقد ارتفع معدل الفقر إلى ما يزيد عن ثلث السكان، من هنا يجب الانطلاق إلى بناء إستراتيجية تحد من ظاهرة الفقر ذات الجذور العميقة في التاريخ العربي.

إن ظاهرة الفقر في الوطن العربي يمكن تتبع مساراتها من خلال تتبع تاريخها، والفقر ليس له حدود إقليمية يحصر فيها، واتساعه راجع إلى ندرة الموارد الطبيعية وسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية التي تضع نمط توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ويتمركز الفقر في الوطن العربي عادة في المناطق الريفية، وبذلك تتسع اللامساواة في القوة الشرائية بين الريف والمدينة، وإذا راجعنا التوزيع الجغرافي للفقر في الوطن العربي نرى أنه الأكثر انتشارا في البلدان المنخفضة الدخل ويمكن ذكر بعض هذه الدول يلي السودان والصومال وجيبوتي موريتانيا واليمن، وهو ينخفض نسبيا في البلدان مرتفعة الدخل (النفطية)، أما البلدان العربية متوسطة الدخل فقد يتباين توزيعه من دولة لأخرى، ولما كان الفقر دالة معادلة للتنمية البشرية، أظهر الرقم الدليلي للتنمية البشرية تطابقا لتوزيعه في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط ويظهر مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا في البلدان مرتفعة الدخل (البلدان النفطية)، وانخفاضها في البلدان العربية منخفضة الدخل، وتظهر مختلف المؤشرات

الاقتصادية أن الفقر يتسع في البلدان العربية الفقيرة، أما في البلدان النفطية فظاهرة الفقر آخذة بالانحسار، أما البلدان العربية متوسطة الدخل ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المدن<sup>6</sup>.

### ثالثا: محددات وأسباب الفقر في الوطن العربي.

أ-محددات الفقر في الوطن العربي: إن تعدد تفسيرات الفقر يجعل من محدداته متعددة، وما من شك في أن لهذه المحددات تأويلا في المجال الاقتصادي وهي تفسر لحد ما واقع الفقر في الوطن العربي ويمكن حصر هذه المحددات في العوامل التالية:<sup>7</sup>

- **العوامل السكانية:** يعد النمو السكاني محمدا أساسيا في هذه العوامل وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة، إذن إن الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية، مما يسبب تزامنا لكلا الحالتين فزيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر، ومن أجل التوسع والإصلاح الاقتصادي ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني مما يساعد في زيادة عوامل الفقر، وبالتالي تفوق معدلات النمو السكانية التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعية في مجال تحسين مستوى المعيشة ودعم برامج تخفيف الفقر مما يسبب في توسيع الفقر والبطالة، ويعد النمو السكاني في الوطن العربي مرتفعا وبشكل استثنائي أعلى ب 55 بالمائة من معدل النمو في بلدان الدخل المتوسط والمنخفض<sup>8</sup>، وهناك أسباب عديدة لارتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني منها فشل سياسة تحديد النسل وتنظيمه، وكذلك الارتفاع المضطرد لمتوسط العمر إذ أثبتت الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين التغذية ودرجة الخصوبة.

### • **العوامل الاقتصادية:** تتمثل العوامل الاقتصادية في المحددات التالية:

- انحياز نمط النمو المحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء ويمكن بيان ذلك من خلال التباينات الواسعة في توزيع الدخل، وكذا تفاوت الإنفاق لصالح المدن على حساب الريف، وأيضا العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقراء.
- تريع الاقتصاد العربي وتدهور أسعار النفط تارة والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع بسبب ضعف الهياكل الارتكازية وضعف المنافذ العالمية للسوق، نتيجة ارتباط أسواق السلع والخدمات بمؤسسات وشركات عالمية مما تسببت بخلل في الهياكل الاقتصادية وهذا ما أدى بروز ظاهرة الفقر واستفحالها.

- **العوامل السياسية:** لقد أسهم الاحتلال الصهيوني وسياساته القمعية والانتماضة الفلسطينية إلى خفض المرتبات وزيادة معدلات البطالة في الضفة الغربية وغزة مما أدى إلى زيادة الانخفاض في المستوى المعيشي للشعب الفلسطيني، وكذلك الحرب العراقية الإيرانية، ومن ثم حرب الخليج وما تبعها من فرض الحصار على الشعب العراقي، وكذا النزاعات الطائفية في لبنان في عقد الثمانينات والنزاعات الاجتماعية في الصومال في عقد التسعينات، ومن بعدها استفحال مشكل الإرهاب تقريبا في معظم الدول العربية خصوصا ما يحدث في السنوات الأخيرة، وبطبيعة الحال تأثيره السلبي على المستوى المعيشي العام وتحطيم البنية التحتية للدول العربية من خلال الدمار الذي يتركه في البلد وخير دليل على ذلك ما مرت به الدولة الجزائرية في العشرية السوداء وما تبعها من آثار سلبية على الاقتصاد بصفة عامة وكذلك انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، كل هذه الحروب والتوترات في منطقة الدول العربية أدت إلى استنزاف مواردها الاقتصادية فضلا عن الخسائر البشرية، والتي كانت محصلتها زيادة معدلات الفقر وشدته في المجتمعات العربية، ولهذا أضحت الحروب والصراعات الأهلية من المحددات الهيكلية والجوهرية للفقر.

- **العوامل الاجتماعية:** إن هذه العوامل تشارك العوامل الأخرى دورها في زيادة الفقر وانتشاره، وبالرغم من عدم محدوديتها إلا أنه يمكن القول إن النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية وتزايد الأمية وانخفاض التعليم والتدريب المهني الملائم مع متطلبات سوق العمل، وبالتالي عدم توافر الأيدي العاملة الماهرة الفنية القادرة على إدارة دفة الإنتاج مما أدى إلى تزايد البطالة في سوق العمل، وبالتالي إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي وكذلك تبيد دور المرأة مما أدى إلى زيادة قدرة هذه العوامل في زيادة الفقر، وكذلك نقص وضعف الخدمات الصحية المقدمة في هذه المجتمعات تساهم بشكل لا يقبل الجدل على تفاقم هذه المشكلة .

ب-أسباب الفقر في الوطن العربي :يمكن تقسيم أسباب الفقر في الوطن العربي إلى قسمين رئيسيين نذكرهما فيما يلي:<sup>2</sup>

- الأسباب الداخلية:تتمثل الأسباب الداخلية لظاهرة الفقر في الوطن العربي في العناصر التالية:

- الأسباب الاقتصادية :تتمثل في:

- السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة.

- قلة فرص العمل

- البيئة القاصرة عن تحقيق نمو اقتصادي مناسب.

- قلة فرصة الحصول على الأصول الإنتاجية.

- انخفاض الأجور تحت خط الفقر

- التحكم المحدود في الموارد.

● الأسباب السياسية :تتمثل في:

- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.

- ضعف المشاركة الشعبية.

- حالات انهيار الاستقرار الداخلي والحروب.

- انعدام الاتفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر.

- الفساد.

- البيئة غير الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية مشاركة فعالة.

● الأسباب الديمغرافية :تتمثل في:

- ارتفاع معدل نمو السكان.

- ارتفاع معدل الاعالة .

● الأسباب الاجتماعية :تتمثل في:

- عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية (الحكومية وغير الحكومية).

- قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان، التدريب المهني).

- الحرمان العام.

- العزلة والتهميش الاجتماعية في بعض المناطق.

- انعدام الاستقرار الاجتماعي.

● الأسباب الخارجية :تتمثل الأسباب الخارجية لظاهرة الفقر في الوطن العربي في العناصر التالية:

- عدم توافر الدعم من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

- عبء الدين.

- الحروب.

- تدهور نسب التبادل التجاري.

- عولمة أسواق السلع والخدمات.

- انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر .

## رابعاً: السياسات الاقتصادية في الوطن العربي وأثرها على الفقر.

إن بإمكان السياسات الاقتصادية أن تكون فاعلة ليست في معالجة الفقر فحسب، وإنما في اجتثاثه ومنع فرص نشوئه، وبما أن الدول العربية ليست متجانسة في بنيتها الاقتصادية، فأن هذا يؤدي إلى اختلاف السياسات الاقتصادية واختلاف مضامينها وتطبيقاتها، ومن هذا المنحى فقد صنفت الاقتصاديات العربية على معايير معينة وضعت على أسسها الدول العربية وضمن مؤسساتها الاقتصادية، وجاء هذا التصنيف في مجموعتين على النحو التالي:<sup>10</sup>

- **المجموعة الأولى:** تضم الدول الرئيسية المصدرة للنفط والتي تضم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر والعراق والجمهورية العربية الليبية.
- **المجموعة الثانية:** تضم باقي الدول العربية.

ويمكن القول أن الدول العربية اعتمدت على اتجاهين رئيسيين في سياساتها الاقتصادية من أجل تأثيرها على الفقر:<sup>11</sup>

- **الاتجاه الأول:** سعى نحو استخدامات محدودة وذلك للوصول إلى دولة الرفاهية والمعتمدة على إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تحاول عمل شيتين هما:
  - معالجة الفقر المطلق.
  - سد الحاجات الأساسية المادية والاجتماعية، وكذلك تحديد مستوى عوائد عناصر الإنتاج والهدف من هذه السياسة هو تدنية مستوى الفقر.

- **الاتجاه الثاني:** الاعتماد على السياسات الاقتصادية المتمثلة في سياسات التصحيح الهيكلي أو برامج التكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وكانت هذه الإصلاحات خلال فترة الثمانينات والتسعينات، وتعتبر قضية الآثار التي تحدثها برامج التكيف الهيكلي وإجراءات التثبيت الاقتصادي في أحوال الفقراء ذات خلاف في الرأي حول ما إذا كانت هذه البرامج ذات آثار سلبية أم إيجابية على الفقراء سواء في المدى القصير أو في المدى الطويل، وبالتأكيد أن الآثار السلبية التي تفرزها هذه السياسات هي أكبر وأهم من إيجابياتها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>12</sup>
  - إن السياسات المالية التي يطالب بها صندوق النقد الدولي أدت إلى الإضرار بفئات واسعة من الشعب ولا سيما الفقيرة أو محدودة الدخل.

- كما أن تلك السياسات (التقشف المالي) حرمت الكثير من فرصة التعلم.
- إن سياسات رفع الدعم عن قطاعات كاملة وبيع جزء كبير منها) القطاع العام (إلى القطاع الخاص ورهن حياة الفقراء إلى الأبد بأيدي هذا القطاع غير الكفاء في البلدان العربية .
- إن سياسات التحرير من التجارة الخارجية ورفع القيود أدى إلى تقسيم فئات المجتمع العربي إلى قسمين الأول مهتم بالرفاهية تطغى عليه الصفة الاستهلاكية بانتمائه إلى المجتمعات الغربية، والثاني واقع في مصيدة الجوع.
- إن تخفيض سعر الصرف أدى إلى تخفيض دينار الفقراء وزيادة دولار الأغنياء (التضخم).

## خامساً: إستراتيجية محاربة الفقر في الوطن العربي.

حتى تتمكن الدول العربية من خفض الفقر واللامساواة في الوطن العربي يتطلب ذلك وضع برامج إنمائية خاصة تتسجم مع البيئة الاقتصادية والثقافية المحلية، والتمسك بدولة الرعاية الاجتماعية وهذا الشرط ضروري في مرحلة الانتقال من الاقتصاد التجاري المتخلف الذي يسود معظم الاقتصاديات العربية إلى الاقتصاد المتقدم المعتمد على الصناعة والمعرفة، وعند تبني ذلك الاختيار نرى أنه من الأفضل أن يتم تحسين مناخ الاستثمار سواء المحلي منه أو الأجنبي، ولتحقيق ذلك كله على الشعوب العربية أن تفرض سيادة القانون والحكم الصالح الذي بدونه تبقى السياسات والبرامج كافة مهما تنوعت وتعددت بلا فائدة تذكر.<sup>13</sup>

يجب الوصول إلى التكامل العربي الذي له آثار إيجابية للتقليل من الفقر، لكنه لا يزال هدف بعيد المنال على الرغم من جميع المحاولات التي جرت لتطويره من إنشاء سوق عربية مشتركة التي ضلت مشروعاً على الورق، والوحدة الاقتصادية العربية التي تسعى هيئات جامعة الدول العربية إلى نشر ثقافتها، ومنطقة التجارة العربية الكبرى التي لا تزال محاولاتها في بدايتها، ولا بد من الإشارة هنا إلى ارتفاع أرقام التجارة العربية البينية والاستثمار العربي البيني في السنوات الأخيرة خصوصاً بعد تفجيرات التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والتداعيات التي حدثت بعدها.<sup>14</sup>

إن المنطقة العربية يتوافر لها قدر كبير من متطلبات التكامل الاقتصادي، وعند تحقيق ذلك تتقارب مستويات الدخل وتراجع ظاهرة اللامساواة، إن التباين في الموارد الاقتصادية على الصعيد القطري في الوطن العربي يمكن تلك البلدان من الوصول إلى حالة من التكامل الاقتصادي تكفل تعاضم المنافع وتخفيض الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي سيؤدي حتماً إلى اتساع السوق العمل، وارتفاع قيمة الأجور في البلدان العربية المنخفضة الدخل، ويحدث ارتفاع الأجور خفضاً في الفقر، ومن ناحية أخرى يزداد النمو نتيجة الاستخدام المتفوق للموارد المتاحة وفقاً لميزتها النسبية، كما أن تطوير التجارة العربية البينية سيؤدي حتماً إلى تقليل التباين واللامساواة في ما بين الأقطار العربية.

#### خاتمة:

يطلب القضاء على الفقر عنصرين مترابطين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بما في ذلك أوجه التقدم ذات الصلة بالسكان (معناه التنمية الشاملة والمستدامة)، أما التحدي حالياً فيتمثل في محاولة تفادي الأثر العكسي (المنحنى المقلوب) الذي تزداد فيه اللامساواة قبل أن تبدأ في التناقص وتفادي استمرار الفقر المدقع كذلك نتيجة تطبيق السياسات المتصلة بصندوق النقد الدولي، ويرى بعض الخبراء أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي إشراك الفقراء سواء كانوا أفراداً أو دولاً مباشرة في هذه العملية، ومما سبق نخلص النتائج التالية:

- بالرغم من أن بعض الدول العربية قد شهدت تخفيضاً في معدل النمو السكاني وتحسناً في مستويات الصحة والتعليم في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، إلا أنها في المحصلة النهائية لا ترقى إلى مستوى غنى الوطن العربي وإمكاناته الطبيعية.
- تعتبر نسبة الفقراء في الدول العربية أكبر في المناطق الريفية مقارنة بالمدن.
- هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، فوجود البطالة المنتشرة في المجتمع العربي بسبب أن الغالبية العظمى من الفقراء من ذوي الدخل المنخفضة التي لا تمتلك مصادر دخل أخرى سوى العمل. إضافة إلى ذلك عدم وجود برامج رفاه للعاطلين كما هو الحال في الدول الغربية.
- فقراء الوطن العربي يعانون من البطالة كنتيجة لثقافة الفقر والتي تعود لأنماط سلوكية وعادات سلبية في المجتمع.
- الفقر مؤشر يدل على خيبة الحكومات في خياراتها وتطبيقها للسياسات الاقتصادية.
- إن الذي يتحمل النتائج السلبية والأثر الضار لتطبيق وصفاً صندوق النقد الدولي هم الفقراء، فيزداد الفقراء فقراً وتزداد ثروة الأغنياء.

#### قائمة بالمراجع

- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 19.

- حمد عقلا العقلا، الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلي العربي للطفولة والتنمية، مصر، العدد الخامس، 2002، ص.165
- عدنان داود العذاري، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.24-25
- نفس المرجع، ص.26
- سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى، لبنان، 2009، ص.45
- نفس المرجع، ص.48
- عدنان داود العذاري، مرجع سبق ذكره، ص.81-84
- محمد الأسعد، السكان والتنمية المستدامة في بلدان اتحاد المغرب العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 155، كانون الثاني، 1992، ص.101
- برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لمناهضة وإزالة الفقر، ص.23-28
- كريمة كريم، الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى تقرير اجتماع الخبراء للقضاء على ظاهرة الفقر، UNDP، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، ص.120
- عدنان داود العذاري، مرجع سبق ذكره، ص.89
- محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين صفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، تعقيب في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، دار الحكمة، بغداد، 2002، ص.308-309
- سمير التنير، مرجع سبق ذكره، ص.64
- نفس المرجع، ص.65